من سيحكم الهند في السنوات الخمس المقبلة؟

د. عبدالله المدني
elmadani@batelco.bh

إذا ما استبعدنا الانتخابات الأمريكية، فإن الانتخابات التي تحظى بأكبر قدر من الاهتمام والمتابعة على مستوى العالم هي الانتخابات الهندية. والسبب لا يكمن فقط في أن الهند هي من أعرق الديمقراطيات في العالم النامي، وإنما أيضا لأن انتخاباتها الاشتراعية تشبه الماراثون متعدد المراحل، ناهيك عن أنها عملية معقدة وتشكل تحديا لوجستيا. ولعل انتخابات 2014 التي انطلقت في السابع من إبريل الجاري والمفترض اختتامها في 12 مايو، وإعلان نتائجها النهائية في 17 من الشهر نفسه، الأكثر شدا للإنتباه وحبسا للأنفاس. فهي تجري على تسع مراحل ويشارك فيها نحو 814 مليون ناخب، أي بزيادة مائة مليون ناخب عن الانتخابات الماضية في عام 2009، ويجري التصويت فيها في مليون مكتب اقتراع تتوزع من أعالي جبال الهملايا شمالا إلى المناطق الإستوائية في الجنوب. أما الأمر الأهم من كل ما سبق فهو التنافس الحاد بين الأحزاب الإقليمية وثلاثة أحزاب رئيسية ـ حزب المؤتمر العريق، وحزب بهاراتيا جاناتا القومي، وحزب «آدمي» الحديث على الساحة السياسية، ومحاولة كل حزب الظفر بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان الاتحادي المكون من 543 مقعدا ليكون له تأثير في تشكيل الحكومة المقبلة في حالة عدم فوز أي حزب كبير بالأغلبية المريحة.

وكما هي العادة في أي انتخابات تلجأ الأحزاب المتنافسة إلى دغدغة مشاعر الجماهير بالوعود الوردية، وتطعن في جدارة وأهلية خصومها لجهة تولي السلطة أو البقاء فيها، وتـُبرز أهم الإخفاقات التي حدثت في السنوات الماضية. غير أنه في الحالة الهندية لوحظ على الدوام عملية تودد منظمة إلى الأقلية المسلمة التي تشكل نحو 15 بالمائة من عدد السكان البالغ تعداده 1.2 مليار نسمة، وذلك من أجل كسب أصواتهم كونها تؤثر في 111 مقعدا من أصل 162، ولاسيما في ولايات أوتار براديش المكتظة وأندرا براديش وكارناتاكا وكيرالا والبنغال الغربية. أما في انتخابات هذا العام فإنه لوحظ وجود تنافس حامي الوسيط على كسب أصوات الشباب المتذمرين من الفساد والتضخم وقلة فرص العمل، ولاسيما من جانب حزب «بهاراتيا جاناتا» الذي يراهن على جذبهم إلى جانبه مستغلا إخفاقات غريمه ـ حزب المؤتمر الهندي ـ لجهة تحقيق طموحاتهم العجولة، ومعولا على عدم وجود ولاء إيديولوجي مسبق لديهم في الغالب الأعم. والمعروف أن منْ هم تحت سن 26 في الهند يشكلون أكثر من نصف عدد السكان، ناهيك عن دخول نحو 90 ألف نسمة ضمن من يحق لهم التصويت هذا العام بسبب إتمامهم سن الثامنة عشر.

وكما ذكرنا في مقالات سابقة فإن ثلاثة فرسان يخوضون السباق الانتخابي هذا العام على رؤوس أحزابهم أوتحالفاتهم السياسية، وينتظر ان يقود أحدهم ـ في حال فوز حزبه ـ الهند خلال السنوات الخمس المقبلة في موقع رئاسة الحكومة خلفا للدكتور «مانموهان سينغ»، مع توقعات كبيرة بأن يؤول المنصب إلى مرشح حزب «بهاراتيا جاناتا» السيد «ناريندرا مودي» الذي يدور حوله جدل كبير بسبب ما قيل عن تقاعسه في توفير الحماية لمسلمي ولاية غوجرات في عام 2002 حينما كان رئيسا للحكومة المحلية في هذه الولاية، لكنه يحظى في الوقت نفسه بتأييد الكثيرين على خلفية وعوده بانعاش الاقتصاد والقيام بالمزيد من الاستثمارات، وحماية النساء من حالات العنف والاغتصاب التي تفاقمت في السنوات الأخيرة، وتوفير عشرة ملايين فرصة عمل جديدة للشباب، خصوصا وأن للرجل سجلا حافلا بالنجاحات الاقتصادية التي حققها في غوجرات، وهي الولاية التي حكمها دون انقطاع لمدة 2036 يوما فدخل تاريخها كأطول رئيس لحكومتها المحلية. والعامل الآخر الذي يعمل في صالح «مودي» خلفيته الطبقية. فهو، على العكس من مرشح حزب المؤتمر الذي ينتمي إلى عائلة نهرو/غاندي الأرستقراطية، ينتمي إلى أسرة معدمة كان ربها يبيع الشاي داخل كشك من أكشاش إحدى محطات القطارات. ثم أن هناك عوامل إضافية تعمل في صالحه أيضا من تلك التي تتعلق بمنافسيه. فمنافسه الأبرز «راهول غاندي» طري العود ولا يملك أي خبرة سياسية، ولم يسبق له أن تولى منصبا حكوميا، ناهيك عن أنه كان مبتعدا لفترة طويلة عن الشأن العام، وبالتالي فمن الصعوبة بمكان لمن كان مثله أن يقود الهند، حتى من وراء الكواليس، كما تريد له والدته زعيمة حزب المؤتمر السيدة «سونيا غاندي» أن يفعل. أما منافسه الثاني فهو «ارفيند كرجريوال» وهو طارئ على الحلبة السياسية كما أسلفنا، ولا يملك ما يشفع له سوى حملاته في مواقع التواصل الاجتماعي ضد الفساد والمفسدين، وهو في هذا يعتمد على مجموعة من الشبان الهنود الذين عملوا في الولايات المتحدة مع شركات مثل «مايكروسوفت» و«أمازون» و «إيه تي تي». و«كرجريوال» هو مؤسس وزعيم حزب «آم آدمي» ومعناه بالعربية «أنا إنسان» وليس كما فعل فطاحلة الصحافة العربية حينما اعتقدوا خطأ أن كلمة «آم» تعني «عام» فترجموا إسم الحزب إلى حزب «الرجل العامي».

والحقيقة أنه على العكس مما يكتب ويتداول فإن «مودي» لا ينتمي إلى حزب «بهاراتيا جاناتا» وإنما إلى حزب «راشتريا سوايام سانغ» وهو أحد أحزاب التحالف الديمقراطي القومي الذي يقوده «بهاراتيا جاناتا». والحقيقة الأخرى أن «بهاراتيا جاناتا» على الرغم من أنه لا ينفي عن نفسه صفتي «القومي» و«الهندوسي»، إلا أنه في ظل دستور الهند العلماني والاعراف الديمقراطية الراسخة لا يمكنه أن يمزق النسيج الاجتماعي الفريد للأمة الهندية، حتى لو رغب في ذلك من منطلق أن الهندوس يشكلون 80 بالمائة من سكان الهند وبالتالي يجب أن تكون لهم الكلمة العليا. ولعل أفضل دليل على صحة ما نقول هو أن هناك نسبة لابأس بها من الهنود المسلمين لا تستجيب لنداءات حزب المؤتمر وتقترع لصالح «بهاراتيا جاناتا».

> في الحالة الهندية لوحظ على الدوام عملية تودد منظمة إلى الأقلية المسلمة التي تشكل نحو 15% من عدد السكان

للرجوع للمقالات السابقة

السعودية والتغييرات الاستراتيجية

عبدالله بن بجاد العتيبي
a.alotibi@asharqalawsat.com

ظلت الدولة السعودية تقارب أحداث المنطقة بحكمة تاريخية توارثها قادتها وأنقذتهم وأنقذت شعبهم وبلادهم من كثير من المشكلات الكبرى إقليميا ودوليا، وشواهد التاريخ كثيرة.

مواقف الملك عبدالله ومحاولاته وعنايته بلمّ شمل العرب منذ توليه مقاليد الحكم في البلاد حاضرة وبارزة، لقد حاول مرارا حماية لبنان من مغامرات حزب الله وسعى لاستعادة بشار الأسد من الفك الإيراني في قمّة الكويت وقدّم مبادرة سلام عربية مع إسرائيل وحاول توحيد الصف الفلسطيني بالمعاهدةً بين حركتي فتح وحماس، وحارب الإرهاب وانتصر عليه، وقاد داخليا مشاريع كبرى للتطوير في كافة المجالات وآتت مشاريعه أكلها والبقية لم تزل في طور الإيناع والإثمار.

لقد ظلّ التطوير السعودي سياسيا يسير عبر توقيت السعودية وحدها، لا عبر ضغوطٍ خارجية ولا ضمن تصعيداتٍ داخلية، والسعودية اختارت بوعي اعتماد التطوير السياسي المتدرج، لا الطفرات ولا التباطؤ. تلك الطفرات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالنكبات وما جمهوريات ما كان يعرف بالربيع العربي إلا شواهد قائمة على استحكام الفوضى والدول التي حاولت النجاة من تلك الفوضى تشبثت بعلاقاتٍ استراتيجية مع السعودية.

ولا التباطؤ في حلّ الملفات الداخلية العالقة بل التطوير الواعي كما في مشاريع تطوير القضاء ومشروع الابتعاث التاريخي، وإصلاح التعليم العام وتسليمه لأمير مثل خالد الفيصل، مع سعي حثيث لتحسين أداء الوزارات ومحاسبة المقصرين، وتنظيم وتطوير المؤسّسات المعنية بالشأن الديني كهيئة كبار العلماء وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، وتحسين دخل المواطن ومساعدة المتعثرين والعاطلين والإصرار على استمرار الدعم الحكومي للسلع الأساسية وغيرها الكثير مما يوفر رخاء أكبر للمواطن.

وإن كان هذا السياق معروفا لدى البعض فإن ما لا يدركه كثيرون داخل السعودية وخارجها هو أن السعودية ومنذ ما يقارب السنوات الثلاث قد اختارت استراتيجية جديدة تتسم بالمبادرة والحزم مع الحكمة والعقلانية، فدوليا وسعّت شراكاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية شرقا وغربا وأثبتت أنها رقمٌ صعبٌ في كل المعادلات الدولية، وكما أنها قادرة على أن تكون حليفا جيدا فهي قادرة على خلق المشكلات حين يريد البعض تجاوزها أو تمرير اتفاقيات تخالف سياستها واستراتيجيتها وتهضم في الوقت نفسه حقوقَ الدول والشعوب العربية.

وإقليميا قامت بأدوارٍ كبيرة ومهمة في مواجهة مؤامرات الأعداء الكاشحين كالجمهورية الإسلامية في إيران وأتباعها في المنطقة في العراق ولبنان وسوريا واليمن، كما بنت تحالفا عربيا قويا مع الإمارات العربية المتحدة ومصر والكويت والبحرين وغالبية الدول العربية لاستعادة الصف العربي. وسحبت سفيرها من الدوحة مع دولتين خليجيتين هما دولة الإمارات ومملكة البحرين في سعي لاستعادة قطر للصفّ الخليجي، وسيكون على بعض الدول الإقليمية كتركيا، تلك التي تضع قدما مع إيران وأخرى مع جماعة الإخوان المسلمين، أن تحسب حجم الضرر على اقتصادها حين تعادي السعودية وحلفها العربي الجديد بشعاراتٍ هي أول من يناقضها.

يمثل النموذج السوري خيرَ مثالٍ في هذا السياق، فالموقف السعودي كان متقدما تجاه دعم الشّعب السوري ضد نظام بشار الأسد على كل دول العالم، وهو لم يزل دورا شديد الفعالية، ورغم محاولات بعض الإخوة الأعداء لتمزيق صفّ المعارضة السورية والجيش الحر فإن السعودية انتصرت مؤخرا عليهم وعلى الأعداء الكاشحين في ترتيب الأوضاع في سوريا سياسيا وعسكريا وهي سعت بوعي للاستمرار في سياساتها في حرب الإرهاب في كل مكان باعتباره خطرا يهدد البشرية جمعاء.

تعلم السعودية جيدا أن قضية الشعب السوري قضية عادلة بكل المقاييس من الشرائع الدينية إلى القوانين الدولية، إنها قضية شعبٍ مظلوم ومضطهدٍ ضد حاكم مجرم وقاتلٍ باعترافاتٍ وإداناتٍ دوليةً، ولهذا فقد سعت لإدانة المنضمينَ للجماعاتَ الإرهابيةً في سوريا كداعش التابعة لإيران والنصرة التابعة لتنظيم القاعدة، كما جرّمت تشريعيا أي مشاركة للسعوديين في قتالٍ خارجي، كما واصلت السعي في لبنان للقضاء على تنظيماتٍ الإرهابَ أيا كانت.

إن السعودية أحبطت من جهة استراتيجية النظام السوري في الزعم بأنه يحارب تنظيماتٍ إرهابية حتى قبل أن يخرج أي تنظيم إرهابي في سوريا، ومنْ جهة أخرى فهي تثبت للعالم أنّ الخَلط بين معارضة الشعب السوري ونضاله لنيل حقوقه ومحاكمة مجرمي الحرب وبناء دولة حديثة هو واحدٌ من أكبر الأخطاء الدولية.

العالم يحترم الأقوياء لا بمعنى قوة السلاح بل بمعنى قوّة الشرعية والعقل والحق والمنطق والمصالح السياسية، ومن هنا فإن التصور الدولي الجديد لما يحدث في سوريا هو أن السعودية شريكٌ رئيسٌ في استقرار المنطقة ومحاربة الإرهاب، بينما إيران تدعم كل أنواع الإرهاب في المنطقة وفي سوريا تحديدا.

والسؤال المهمّ هو من أين يأتي المقاتلون في سوريا؟ ومن يدعمهم؟ ومن يقف وراءهم؟ والجواب هو أنه في عالم مفتوح ومواقف دولية متناقضة بين التخاذل والتغاضي، فإن السعودية وكما حاربت الإرهاب محليا وإقليميا ودوليا فهي تواصل ذات النهج وتجرّم قانونيا وشرعيا أي مشاركة لمواطنيها في القتال المباشر في سوريا وهي تلاحق المشاركين وتضيّق على المحرضين وتدفع باتجاه حصر المعركة بين شعبٍ محقٍ وحاكم قاتل.

وبالمقابلً، نجدً أن إيران تدفع بمقاتلين من الحرس الثوري الإيراني ومن أتباعها في لبنان كحزب الله ومن العراق بعشرات الكتائب والمسميات، ومن اليمن كأتباع الحوثي حيث يأتون آمنين مدعومين، وبعض آخر يأتي من السعودية وبعض دول الخليج كالكويت والبحرين والفارق أنهم من الطرف السعودي مدانون ومجرّمون.

ثمة مقاتلون يأتون من سياقاتٍ أخرى فبعضهم جاء من الشيشان أو بعض المناطق المسلمة التابعة لروسيا أو من الجمهوريات المستقلة عنها، ومن بعض الدول الغربية.

كان حسن نصر الله يهدد سابقا بأنه سيضرب «ما بعد بعد حيفا» وصار اليوم يجهد نفسه في إرسال التطمينات لإسرائيل بأن «الممانعة» و«المقاومة» في جنوب لبنان ستكون هي «الأهدأ» لأنه مشغولٌ بقتل الشعب السوري.

أخيرا، فإن السعودية بتنظيم انتقال السلطة بشكلٍ محكم وبحرب معلنة على كل جماعات الإرهاب والمحرضين والمقاتلينً داخلياً وباعتمادها تحالفاتٍ قوية خليجيا وعربيا ودوليا إنما ترسل رسالة واضحةً المعالم للجميع أن الاستراتيجية السعودية الجديدة يجب أن تكون حاضرة في ذهن كل عدوٍ أو حليفٍ أو صديقٍ يلبس لباس الخصوم.

> ظلّ التطوير السعودي سياسياً يسير عبر توقيت السعودية وحدها، لا عبر ضغوطٍ خارجية ولا ضمنً تصعيداتٍ داخليةً

□ عن الشرق الأوسط